التنمية في الجزائر بين رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي (2000-2012)

د. سدي علي أستاذ محاضر "ب"
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة ابن خلدون –تيارت.
باحث بمخبر البحث LAMEOR جامعة وهران.
د.أعمر سعيد شعبان أستاذ محاضر "ب"
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة زيان عاشور–الجلفة.

ملخص

يقول المفكر الجزائري **مالك بن نبي:** "إن الاقتصاد ليس قضية بنك وتشيد مصانع فحسب. بل هو قبل ذلك تشيد الإنسان و إنشاء وسلوكه الجديد أمام كل المشكلات".

ظل الباحثون في علم الاقتصاد لعقود طويلة من الزمن يعتقدون أن مشكلة التنمية الاقتصادية مرهونة فقط بالجانب المادي، رأس المال والعمل وفي أحسن الأحوال بالتكنولوجيا، و وفق هذا الفهم وعلى ضوء هذا الاعتقاد فقد حقق النظام الرأسمالي نجاحا باهرا في بناء الحضارة وزيادة الرفاهية الاقتصادية. بل لقد رأى العديد من الفلاسفة والمفكرين وعلى رأسهم Fukuyama فوكوياما أن هذا النموذج يعد غاية ما يمكن أن تصل إليه البشرية.

لكن الملاحظ المتأني يرى بكل وضوح أن هذه الرأسمالية الناجحة لم تتمكن من تعميم نموذجها، فلا زالت الغالبية العظمى من الدول ترزح تحت وطأة التخلف رغم تطبيقها للمبادئ الرأسمالية بحذافيرها والأمثلة في هذا المجال عديدة ومتعددة. بل أكثر من ذلك نرى أن الدول التي تملك أكبر الإمكانيات التي تساعد على التنمية (خاصة في إفريقيا) لا تزال في ذيل الترتيب العالمي في هذا مجال، مما دفع الباحثين للنظر في أسباب أخرى لتحقيق التنمية أصطلح عليها برأس المال الإجتماعي (الذي يضم أساسا المعايير الأخلاقية، القيم الإجتماعية –خاصة الثقة– والتشبيك الإجتماعي)، ولعل من أهم من خاضوا غمار هذه الأسباب: الأمريكي Putnam بوتنام وقبله الفرنسي Bourdieu بورديو وقبلهما الجزائري **بن نبي،** وهو ما سنتطرق له ببعض التفصيل في هذا المقال. بالإضافة إلى ذلك سنحاول أن نطرح الإشكالية التالية: **في مقابل رأس المال المادي الضخم الذي تم حشده منذ سنة 2001 ما هي وضعية رأس المال الاجتماعي؟**

وسنحاول الإجابة عنها من خلال ذكر بعض التجارب الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى وصف وتقييم مكانة رأس المال الاجتماعي في فترة الدراسة (2000-2012) في الجزائر معتمدين على بعض عناصره الأساسية ألا وهي عنصر المشاركة السياسية والمساءلة، التماسك الإجتماعي (غياب العنف) وتبادل المعلومات.

1- مقدمة

رغم أن الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والمؤسسية للتنمية الاقتصادية انبعث في العشريتين الأخيرتين بشكل كبير، فإننا نجد العديد من الأعمال المتقدمة تاريخيا في هذا المجال، على رأسها أعمال كل من Hirschman (1958)، Adelman و Morris (1967)، والتي ظلت تثير العديد من النقاشات والمسائل حتى سنوات متأخرة من عشرية الثمانينات. [1]

في المقابل فقد إزداد ولع الاقتصاديين بالدور الذي يؤديه رأس المال الاجتماعي في تسهيل المعاملات الاقتصادية، خاصة في المجتمعات الأكثر تجانسا و تماسكا، فرأس المال الاجتماعي قد يوفر شعورا إضافيا بالثقة وحسن النية في البيئة الاقتصادية. كما قد يسهل أيضا تدفق المعلومات، وهو الأمر الذي من شأنه أن يقلص من مشكلة سوء الاختيار أو الاختيار المضاد، وقد يساعد على جعل الأفراد أكثر مسؤولية نظرا لكونهم عرضة للمساءلة القانونية والمجتمعية عن أفعالهم. علاوة على ذلك، فهو يخفف من الخطر الأخلاقي نظرا لأنه يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار من العلاقات على المدى البعيد والذي تعد فيه مسألة السمعة أمرا مهما للغاية.

إن محاولة فهم تأثير رأس المال الاجتماعي على عملية صنع القرار الاقتصادي كانت موضوع الكثير من الأبحاث والدراسات. فقد أشارت هذه الأدبيات إلى الآثار الإيجابية لرأس المال الاجتماعي على النمو الاقتصادي Knack و Keefer (1997)، ومحاربة الفساد LaPorta وآخرون، (1997)، وحوكمة المجتمع Bowles و Gintis (2002)، والحد من الجريمة Case و Katz (1991)، و التقليل من المخاطر الأخلاقية في أماكن العمل Ichino و Maggi (2000)، والتطور المالي Guiso، Sapienza و Zingales، (2004). [2]

ولعل من أهم من خاضوا غمار هذه الأسباب: الأمريكي Putnam بوتنام وقبله الفرنسي Bourdieu بورديو وقبلهما الجزائري **بن نبي**، وهو ما سنتطرق له ببعض التفصيل في هذا المقال. بالإضافة إلى ذلك سنحاول على ضوء ما سبقت الإشارة إليه أن نطرح الإشكالية التالية: **في مقابل رأس المال المادي الضخم الذي تم حشده منذ سنة 2001 ما هي وضعية رأس المال الاجتماعي؟**

وسنحاول الإجابة عنها من خلال الإجابة على بعض الاسئلة منها:

- ماذا يقصد برأس المال الاجتماعي؟ ماهي مؤشرات قياسه؟
- ما هي العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وعملية التنمية؟

[1] - Michael Woolcock .(2000) .The Place of Social Capital in Understanding Social and Economic Outcome, p1.
[2] - Alessandra Cassar & Bruce Wydick) .February, 2008 .(Does Social Capital Matter? Evidence from a Five Country Group Lending Experiment .San Francisco, p1.

- في أي اتجاه يسير حجم رأس المال الاجتماعي في الجزائر في فترة الدراسة؟

2- الإطار المفاهيمي لرأس المال الاجتماعي

ليس مفهوم رأس المال الاجتماعي مفهوما حديثا في العلوم الإنسانية، فهو يعود حسب الكثيرين للقرن التاسع عشر، بينما وضعت قواعده من طرف مختصين في علم الاجتماع على غرار Weber وSimmel في بداية القرن العشرين. مع دراسة المجموعات الاجتماعية والمنظمات. بعبارة أخرى فهو ليس اكتشافا بقدر ما هو إعادة اكتشاف.

وكلما في الأمر أنه تم بناء تصورات حول الموضوع من طرف الاقتصاديين الذين استكشفوا العلاقات بين البعد المؤسسي والاجتماعي وكذا وضعية الأعوان الاقتصاديين.

بصفة عامة يمكن اعتماد ثلاثة تعاريف أساسية لرأس المال الاجتماعي بحسب نسبة اهتمامها بالعلاقات ضمن المجموعات، العلاقات بين المجموعات والعلاقات بين المجموعات والمحيط الاجتماعي والسياسي.

- المفهوم الأول وهو الأكثر انتشارا والأكثر اختصارا في نفس الوقت، ويشير تقليديا إلى مجموعة من العلاقات الأفقية بين أفراد نفس المجموعة، بمعنى أن الأفراد يطورون علاقات (تفاعلات) اجتماعية داخل بنية معينة. في هذا المجال يمكن الحديث عن علاقات بين المجموعات و عادة ما ترتبط هذه العلاقات بعلاقات عائلية (ودية) (أسر، عائلات، قبائل، اثنيات...) وكذا الشبكات الإجتماعية (مجموعات من أفراد المنظمات التي لديها نشاطات وأهداف مشتركة).

- المفهوم الثاني أوسع ويمكن توضيحه بإدخال العلاقات العمودية بين الأعوان. يقصد بالعلاقات العمودية وجود جسور أو ممرات بين مختلف المجموعات أو علاقات تربط المنظمات في مختلف قطاعات المجتمع بهدف حل "مشكلة معقدة". وكمثال على ذلك التعاون بين المنظمات غير الحكومية، الجمعيات المحلية و الوكلات الحكومية...إلخ.

- المقاربة الأخيرة وهي الأكثر شمولا (نظرا لكونها تعتمد على إطار تحليلي اقتصادي كلي). ففي الواقع يؤدي المحيط الاجتماعي والسياسي إلى تدخل عون خاص هو الدولة مما يضيف عوامل أخرى هي رأس المال السياسي، البنية المؤسسية و السياسية، المعايير والقيم الاجتماعية. وبتالي فرأس المال الاجتماعي يرتبط هنا ببيئة تبني بدورها البنية الاجتماعية وتسمح للمعايير بالتطور والتغير.[3]

2-1- تعريف Bourdieu لرأس المال الاجتماعي: حيث وضع تعريفا نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، يرتبط مفهوم Bourdieu مع أفكاره النظرية بخصوص الطبقات. وهو يحدد ثلاثة أبعاد لرأس المال، كل منها له علاقته الخاصة مع الفئة أو الطبقة: رأس المال الاقتصادي، ورأس المال الثقافي ورأس

[3] - Nicolas Sirven .(2000) .Capital social et développement : quelques éléments d'analyse, p2.

المال الاجتماعي. تصبح هذه الموارد الثلاثة فعالة اجتماعيا، وتضفى الشرعية على ملكيتها بواسطة رأس المال الرمزي، يركز هذا المفهوم على الصراعات والوظيفة السلطوية (العلاقات الاجتماعية التي تزيد من قدرة عون ما لخدمة مصالحه). يتم إضفاء الشرعية على المواقع الاجتماعية وتقسيم الموارد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بشكل عام بواسطة رأس المال الرمزي.

من وجهة نظر Bourdieu، يصبح رأس المال الاجتماعي موردا من خلال النضال الاجتماعي المتواصل في مختلف المجالات الاجتماعية. على سبيل المثال، فإن مشكلة الثقة (التي لم يناقشها Bourdieu بالوضوح الكافي) يمكن التعامل معها على أساس أنها جزء من الصراع الرمزي في المجتمع.[4]

هناك من يعتبر أن Bourdieu هو أول[5] من وسع فكرة رأس المال الاقتصادي إلى جوانب أخرى من الحياة منها الجانب الثقافي والاجتماعي. في بداية الثمانينات نشر Bourdieu مجموعة من المقالات في مجال علم الاجتماع شكلت نظرية رأس المال الاجتماعي. وحسبه دائما فإن رأس المال الاجتماعي الفردي قد يتكون من شبكات مؤسسية كالعائلة، الاحزاب السياسية، كما يتشكل من شبكات أخرى تبقى ملتحمة فقط بالتبادلات المادية والثقافية بين أفرادها. عدد أفراد الشبكة الاجتماعية يعتمد على مدى اتساع شبكات العلاقات التي يمكن أن تحشدها هذه الشبكة وحجم رأس المال (الاقتصادي، الثقافي والرمزي) الذي يملكه كل فرد من أفراد الشبكة.

عرف Bourdieu رأس المال الاجتماعي على أنه:

– مجموعة العلاقات "المفيدة اجتماعيا" التي يمكن حشدها بواسطة الأفراد أو المجموعات في إطار مسارهم المهني أو الاجتماعي.

– رأس المال الاجتماعي يعبر عن شكل رأس المال المرتبط بالامتلاك الدائم لشبكة علاقات اجتماعية أوالانتماء لمجموعة مستقرة يمكن للفرد أن يحشدها في إطار استراتيجياته. يتغير حجم رأس المال وإمكانياته المحتملة حسب هذه العلاقات.

حجم رأس المال الاجتماعي الذي يملكه عون ما يرتبط بمدى العلاقات التي يمكنه أن يحشدها فعليا وعلى رأس المال (الاقتصادي والثقافي والرمزي) الذي يملكه كل من يرتبط به رأس المال.

– كما يعرف Bourdieu رأس المال الاجتماعي بأنه مجموع الموارد الحقيقية والإمكانيات المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة وكذا العلاقة المؤسسية، المعرفة المتبادلة.

[4] - Martti Siisiäinen 8-5) .July, 2000 .(Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam .University of Jyväskylä, p1.

[5]– في الحقيقة نجد هذه الأفكار في عدد كتابات كل من مالك بن نبي قبله كشروط النهضة وميلاد مجتمع.

يتكون رأس المال الاجتماعي حسب Bourdieu من شبكة علاقات اجتماعية لفرد ما بالإضافة إلى حجم مختلف أنواع رأس المال المملوكة من طرف الأعوان والتي يمكن للفرد الوصول إليها واستخدامها لصالحه عبر هذه العلاقات.

2-2- تعريف Putnam لرأس المال الاجتماعي: ويضم ثلاثة عناصر هي الالتزامات الأخلاقية والأعراف والقيم الاجتماعية (خاصة الثقة المجتمعية) و كذا الشبكات الاجتماعية (خاصة الجمعيات التطوعية)، تتمثل أطروحة Putnam المركزية في أنه إذا كان لمنطقة ما نظام اقتصادي يعمل بشكل جيد و مستوى عال من المشاركة السياسية للأفراد فهي نتيجة منطقية لتراكم ناجح لرأس المال الاجتماعي في المنطقة. ففي الولايات المتحدة مثلا تسبب تراجع رأس المال الاجتماعي في العديد من المشاكل الاجتماعية، وهو ما يلاحظ بشكل مستمر منذ العقود الثلاثة الماضية.

حاول Putnam في كتابه "صناعة عمل ديمقراطي: التقاليد المدنية في إيطاليا المعاصرة" استكشاف القضايا الديمقراطية بالنظر لرأس المال الاجتماعي. استكشف Putnam الذي يعمل في مجال العلوم السياسية أثر الإصلاحات اللامركزية في إيطاليا بداية السبعينات. حيث قام Putnam وزملاؤه في البحث بالتحقيق في نتائج الإصلاح، ولماذا نجحت العملية الديمقراطية في جهات معينة دون غيرها، وقد توصلوا في نهاية الامر إلى أن الاختلافات في المجتمع المدني تؤثر على عملية الديمقراطية وأن المستويات العالية من الالتزام المدني تجعل عملية الديمقراطية تعمل بطريقة أحسن. على سبيل المثال تعمل الديمقراطية بشكل أفضل في وجود منظمات وشبكات أحسن.

وقد عرّف Putnam رأس المال الاجتماعي بأنه شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، كالثقة، المعايير (قواعد السلوك) والشبكات التي يمكن أن تحسّن فعالية المجتمع، وذلك بتسهيل أعمال ونشاطات التنسيق. كما عرف في كتاب آخر هو Bowling Alone والذي خصصه لتراجع رأس المال الاجتماعي الأمريكي بأنه: "في حين يضم رأس المال المادي أشياء مادية و رأس المال البشري خصائص الأفراد فإن رأس المال الاجتماعي يرتبط بالروابط أو العلاقات بين أفراد الشبكات الاجتماعية ومعايير السلوك والثقة المتبادلة التي يظهرونها".[6]

3- مؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي

عرّفت Christiaan Grootaert و آخرون بعد دراسة و مراجعة التراث الخاص برأس المال الاجتماعي واستنادا للجهود الفكرية لمنظري هذا المفهوم ستة مؤشرات تستخدم لقياسه هي:
- **العضوية في الجماعات والشبكات:** ويتعلق الأمر بطبيعة و درجة مشاركة الأفراد في مختلف أنواع

[6]- نفس المرجع السابق، ص 18.

المؤسسات الاجتماعية والشبكات غير الرسمية، ومدى مساهمة الفرد فيها وكذا استفادته منها، بالإضافة إلى تعدد وتنوع العضوية في الجماعات، وتغير علاقة ارتباط الفرد بها عبر الزمن.

– **الثقة والتضامن:** أي درجة الثقة بين الجيران ومقدمي الخدمات والغرباء وكيف تتغير الثقة بينهم عبر الزمن.

– **الفعل الجماعي والتعاون:** يبين هذا المؤشر مدى عمل الأفراد مع بعضهم في المجتمع المحلي ضمن مشروعات مشتركة، و مدى أو سعة استجابتهم عند وقوع الأزمات.

– **المعلومات والتواصل:** يعد توفر المعلومات أمرا ضروريا لمساعدة المجتمعات المحلية الفقيرة، خاصة فيما يتعلق بظروف السوق والخدمات العامة المتوفرة.

– **التماسك الاجتماعي والاندماج:** يحاول هذا المؤشر تحديد درجة وطبيعة الاختلافات التي قد تؤدي للصراع، وآليات إدارتها، كما يكشف عن الصور الموجودة من التفاعل الاجتماعي.

– **التمكين والسلوك السياسي:** يقيس هذا المؤشر مدى تمتع الأفراد بالرفاهية ومدى تحقيق الذات وكذا الفاعلية الشخصية والقدرة على التأثير في الأحداث السياسية المحلية والخارجية.

اقترحت Sandra Frank أيضا عدة نماذج لقياس رأس المال الاجتماعي هي:

النموذج الأول: تقترح وفقه أربع مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي هي: المشاركة الاجتماعية، الدعم الاجتماعي بشكل الرسمي وغير الرسمي، والشبكات الاجتماعية (الأقارب، الأصدقاء و الزملاء) و أخيرا المشاركة المدنية والسياسية (الاهتمام بشؤون المجتمع المدني، الانخراط في العمل التطوعي، والتصويت في الانتخابات على مختلف المستويات.

النموذج الثاني: يتضمن سبعة مؤشرات لقياس رأس المال الاجتماعي ألا وهي: الثقة، التبادلية، والإحساس بالفاعلية، التعاون، قبول التنوع، التسامح، و المشاركة الاجتماعية والسياسية.

النموذج الثالث: يركز هذا الأخير بشكل جوهري على الشبكات الاجتماعية، حيث يتجسد عمق رأس المال الاجتماعي في حجم الشبكة وكثافتها وتنوعها، وكذا قوة التواصل بين أعضاءها و استمراره، بالإضافة إلى التقارب المكاني للأعضاء، والدور الذي تؤديه الشبكة في الاستفادة من الموارد المتوفرة، يضاف إلى ذلك كله التكامل داخل الشبكة، ثم المعايير الاجتماعية والقيم التي تحكم أعضاء الشبكة.[7]

[7]- حسني إبراهيم عبد العظيم (بالاشتراك) دور العمل التطوعي في تنمية رأس المال الاجتماعي للمرأة: دراسة ميدانية على عينة من المشاركات في العمل الاجتماعي بمحافظة بني سويف، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي التاسع لكلية الآداب جامعة بني سويف بعنوان العلوم الإنسانية وتفعيل دور مؤسسات العمل التطوعي المنعقد في الفترة من 9-2013/4/10 بجامعة بني سويف بجمهورية مصر العربية.

4- بعض التجارب الدولية في مجال استغلال رأس المال الاجتماعي

إن الدارس للاقتصاد الدولي يلاحظ أنها بلدانا تتمتع بمستويات متماثلة من رأس المال الطبيعي والمادي أو البشري حققت مستويات جد متباعدة من حيث الأداء الاقتصادي، و هو ما يمكن ملاحظته في بعض الأحيان حتى على مستوى بعض المناطق و المدن داخل نفس البلدان، بل وحتى بين جماعات داخل هذه المناطق أو المدن. ويمكن هنا أن نشير إلى أربع حالات:

– ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية لبلدان جنوب شرق آسيا، مقارنة ببقية البلدان في أنحاء أخرى من العالم، والتي لا يمكن تفسير إلا جزء منها من خلال العوامل التقليدية مثل الاستثمارات في رأس المال البشري والمادي والتكنولوجيا. فقد تم تبني سياسات حكومة توفر بيئة مساعدة تتميز بالاتفاق على ترتيبات مؤسسية و تنظيمية تؤدي إلى تعزيز الكفاءة، وتبادل المعلومات، والتعاون بين الحكومة والصناعة.

– في دراسة شملت إيطاليا، توصل Putnam إلى أن الكثافة الكبيرة للجمعيات التطوعية بين أفراد المجتمع في شمال إيطاليا يفسر النجاح الاقتصادي النسبي في المنطقة مقارنة بجنوب إيطاليا، حيث تقل أعداد مثل هذه الجمعيات.

– عند سقوط الحكومة الصومالية سنة 1991 سادت اضطرابات مدنية و تراجعت المداخيل في معظم أنحاء البلاد. لكن مدينة بوساسو Boosaaso الساحلية مثلت الاستثناء حيث نظم أحد أمراء الحرب المحليين قوة أمنية ومجلس شيوخ عشائري بدعم من السكان المحليين، مما أدى لازدهار التدفقات التجارية وهو ما أدى بدوره لتحسن دخل الأفراد في المنطقة.

– في ولاية غوجارات Gujarat بالهند، حصلت في فترة معينة مواجهات عنيفة بين السكان المحليين والمسؤولين الحكوميين حول طريقة إدارة الثروة الغابية للمنطقة مما أدى إلى الركود الاقتصادي بها. بعد ذلك قامت الجماعات المحلية بالحشد من أجل الإدارة المشتركة مما أدى إلى تراجع الصراع وزيادة إنتاجية الأراضي وهو ما دفع مداخيل القرية للارتفاع.

في الأخير يمكن القول أن كل حالة من هذه الحالات يعرض جانبا من جوانب رأس المال الاجتماعي ومساهمته في زيادة وتحسين نسب النمو الاقتصادي و مداخيل الأفراد.[8] (Grootaert، 1998)

5- تعريف التنمية ودور النظم الاجتماعية فيها

إن المتمعن في دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية يدرك أنها من المجالات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، و في هذا السياق سندرج أولا أهم تعريف[9]

[8] - Christiaan Grootaert .(April, 1998). SOCIAL CAPITAL: THE MISSING LINK ?*Social Capital Initiative Working Paper No. 3* .The World Bank. P 1-2.

للتنمية و أشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط قيامها ودوامها وهو: "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير متجددة من النضوب".

هناك تفسيرات أخرى لسيرورة عملية التنمية الاقتصادية فهناك من يرى أنها تعنى بالتخصص الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة النادرة أو المعطلة في الأصل، كما أنها تسعى أيضاً لتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن، يضاف إلى ذلك أنها تتقاطع وتتداخل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، وهو ما يعد أمرا ضروريا لتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومطردة. و من وجهة النظر هذه فإن اقتصاديات التنمية تعد أشمل من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي لأنها تركز وتغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عالية من التنسيق خاصة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

5-1- التنمية ومفاهيمها المتعددة: يرى المختصون في مجال التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أنه لا يوجد في العالم مجتمع وصل المرحلة الأخيرة من التنمية، فالعالم كله لازال متخلفا طالما أن التنمية تعبر عن وضع مثالي، و بالتالي فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن بعضها ببعض في مجال التنمية ولا يمكن أن تكون إحداها نامية والأخرى قد وصلت التقدم أو المرحلة النهائية من التنمية. إنما يمكن للمجتمعات أن تقسم حسب استعدادها أو خصائصها الهيكلية التي تحدد درجة مرونتها الهيكلية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية.

يشار أيضا إلى أن اقتصاد التنمية هو فرع مستقل و امتداد للاقتصاديات التقليدية وللاقتصاد السياسي، فبينما تنبع أهميته أيضاً من دوره في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا بد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في الدول النامية.[10]

[9]- فارس رشيد البياتي. (2008). التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي. *أطروحة دكتوراه في الاقتصاد*، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. ص 63.
[10]- نفس المرجع السابق.

5-2- أثر النظم الاجتماعية في عملية التنمية: يجب النظر إلى النظم الاقتصادية في الدول من خلال تحليلها داخلياً في إطار النظام الاجتماعي لها، و كذا من خلال التطورات الدولية والتأثيرات الإقليمية. ويشمل النظام الاجتماعي العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي تضم أنماط الحياة، العمل، السلطة و البيروقراطية العامة و الخاصة و كذا الهياكل الإدارية و القانونية والأنماط الأسرية والدينية والتقاليد والقيم ودرجة شعور الناس بأهميتهم ودورهم في تحقيق العمليات المرتبطة بالتنمية و اتخاذ القرارات الخاصة بها خاصة عن طريق المشاركة السياسة.

ويرى المفكر الأندونوسي (سوير جايتوكو) الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو: "إن نظرة للخلف عبر عدة سنوات، تبين لنا الآن بوضوح أنه في ظل انشغالنا بالنمو ومراحله ومع توفر المهارات ورؤوس الأموال فإن منظري التنمية قد أبدوا اهتماماً غير كافٍ بالمشاكل الهيكلية والمؤسسية و القوى الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التنمية".

6- الجزائر في بداية الألفية الجديدة: عودة الاستقرار ومحاولة بناء دولة المؤسسات

هذا الجزء من المقال في الحقيقة عبارة عن مجموعة من الأفكار التي تهدف لمحاولة الربط بين المفهوم الاقتصادي لرأس المال الاجتماعي وعملية إعادة بعث التنمية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة. وقد ركزنا على عدة عناصر مهمة في قياس رأس المال الاجتماعي حسب عدة مصادر ذكرناها سابقا وهو المشاركة السياسة، التماسك الاجتماعي (غياب العنف) وكذا توفر المعلومات (حرية الصحافة).

طرح العديد من المختصين في العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكثير من الأسئلة والإشكاليات حول عملية التنمية في الجزائر، سواء على المستوى الفكري أو الفلسفي أو على المستوى العملي والاجتماعي و النفسي. فعلى المستوى الفكري يمكن القول أن هذه العملية قامت على الإطار الفكري الفلسفي للنظرية الاشتراكية، (وهذا بعد تنقيتها من بعض الامور التي كان من الممكن أن تتصادم مع المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري). أما على المستوى الاجتماعي بصفة عامة والسياسي و الاقتصادي بصفة خاصة، فقد قامت النخب السياسية و العسكرية (و التي كانت ترى نفسها مؤهلة ومخولة لبناء الدولة الوطنية الجزائرية) ببناء نظام سياسي و اقتصادي مؤسس على الفكر الاشتراكي، باعتبار هذا الفكر ينسجم مع السياق التاريخي و السياسي للشعب الجزائري، الثائر والمناضل. و عليه كانت الاشتراكية اختيار بديهي لا رجعة فيه.[11] وهذا ما يمكن ملاحظة انطباقه حتى على الوضع

[11]- صالح دعاس عميور. (بلا تاريخ). مأزق التنمية في الجزائر.

الحالي للجزائر رغم التوجهات الليبرالية التي انتهجتها الدولة الجزائرية منذ اصلاحات 1988 رغم ادعاء السلطات المتعاقبة عكس ذلك.

من الناحية الاقتصادية في هذه المرحلة لم تختلف السياسة التنموية في الجزائر من حيث الطريقة و لا المصدر عن السبعينات، فالطريقة نفسها، وهي الإنفاق الحكومي الضخم، و المصدر نفسه هو أموال المحروقات. لكن ما اختلف هو التركيز هذه المرة على البنى التحتية والجانب المادي بشكل ضخم لتحسين نوعية حياة المواطن مع تركيز بسيط على الجانب البشري.

طبقت الجزائر ابتداء من سنة 2001، سياسة مالية توسعية بتخصيص موارد مالية ضخمة معتمدة في ذلك على المداخيل الناجمة عن الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات، وذلك عبر تنفيذ برامج استثمارات عمومية خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014. ويمكن تلخيص هذه البرامج فيما يلي:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي** PSRE (المخطط الثلاثي 2001-2004 : بغلاف مالي أولي قدر بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، ليصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1.216 مليار دينار (أي ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا وإضافة مشاريع جديدة.

- **البرنامج المكمل لدعم النمو الاقتصادي** PCSC (المخطط الخماسي الأول 2005-2009): الذي قدرت المبالغ الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار (حوالي 114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- **برنامج توطيد (ارساء) النمو الاقتصادي** PCCE (البرنامج الخماسي الثاني 2010-2014): بغلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك (مبالغ البرنامج السابق 9.680 مليار دج)، أي أنه خصص للبرنامج الجديد مبلغ أولي قدره 11.534 مليار دج (155 مليار دولار).[12]

[12]- عبد القادر دربال، و علي سدي. (2013). محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري 2004-2011 : دراسة مرتكزة على تقرير التنافسية العالمي. *الملتقى العلمي الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2014. (11-12 مارس 2013)*، (صفحة 7). جامعة سطيف 1.

يعكس تطور الإنفاق العمومي بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما توفره من شروط للتنمية الاقتصادية. والجدول الموالي يظهرا جزءا من هذا الإنفاق بأكثر تفصيل:

الجدول رقم 01: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2003-2011).

السنوات	إجمالي الإنفاق العام (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق العام %	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
			القيمة (مليار دج)	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام	القيمة (مليار دج)	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام
2001	1312.4	12.20	955	72.76	357.4	**27.23**
2002	1544.2	17.66	1091.3	70.67	452.9	**29.32**
2003	1686.2	9.19	1115.8	66.17	570.4	**33.82**
2004	1887.2	11.92	1240.9	65.75	646.3	**34.24**
2005	2049.9	8.62	1239.3	60.45	810.6	**39.54**
2006	2543.35	24.07	1451.97	57.08	1091.38	**42.91**
2007	3143.43	23.59	1662.83	52.89	1480.60	**47.10**
2008	4322.86	37.52	2017.96	46.68	2304.89	**53.31**
2009	5474.57	26.64	2661.25	48.61	2813.31	**51.38**
2010	6468.86	18.16	3445.99	53.27	3022.86	**46.72**
2011	8272.56	27.88	4291.18	51.87	3981.38	**48.12**

المصدر: تم تحضير الإحصائيات بالاعتماد على: – قوانين المالية لمختلف السنوات www.joradp.dz – الديون الوطني للإحصاء www.ons.dz – صندوق النقد العربي www.amf.org.ae ، – وزارة المالية، Ministère des finances, le comportement des principaux indicateurs macro économiques et financier en 2007, www.mf.gov.dz

يظهر الجدول السابق تزايدا مستمرا في النفقات العمومية للجزائر من سنة لأخرى خاصة منذ 2005 حيث اقترب من 40% ليتجاوز 50 % سنة 2008 ويستقر قرب هذا المعدل حتى سنة 2011.

وضعية رأس المال الاجتماعي في هذه المرحلة: عرفت هذه المرحلة محاولة استعادة التماسك الاجتماعي مع قانون الوئام المدني والذي ساهم في خروج الجزائر من أزمتها واستعادة الجزء الأكبر من لحمتها الاجتماعية، وعودة بعض الثقة في بناء دولة المؤسسات، لكن ما ميز هذه المرحلة من الناحية الاقتصادية هو عودة فكرة التنمية المادية مع اهتمام بسيط بالجانب البشري وتواصل اهمال الجانب الفكرى والاجتماعي[13] مع انتشار واسع للفساد في مفاصل الدولة والمجتمع مما يقتل الثقة المجتمعية وبالتالي يضعف رأس المال الاجتماعي. وسنحاول فيما يلي تسليط الضوء على بعض مؤشرات رأس المال الاجتماعي التي ذكرناها سابقا:

– **المشاركة والمساءلة وكذا الاستقرار السياسي وغياب العنف:** الارتباط بين هذين المؤشرين قوي ومتبادل فالمشاركة في الحياة السياسية والحكم تدعم الاستقرار السياسي، كما أن المساءلة تزيد من الشفافية وتعطي الثقة في مؤسسات الدولة مما يدفع إلى المشاركة، كما أن الاستقرار السياسي يدعم أجواء

[13]- سدي علي، **رأس المال الاجتماعي: القطعة المفقودة في إشكالية التنمية بالجزائر** مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: "دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية بالجزائر" 12 و 13 نوفمبر 2013 – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية– جامعة ابن خلدون–تيارت.

الديمقراطية وبالتالي المشاركة السياسية الحقيقية والفعالة. و يمكن أن ينقسم هذا المؤشر إلى فرعين هما: المشاركة و المساءلة. وكذا الاستقرار السياسي وغياب العنف.

أ– **المشاركة و المساءلة:** وذلك من خلال الانتخاب واختيار الأفراد لممثليهم في أجواء من الحرية والنزاهة، وكذا مشاركاتهم في الحياة السياسية عن طريق فعاليات المجتمع المدني، هو ما يعبر عنه الجدول والشكل الموالبين:

الجدول رقم 02: التمثيل السياسي (المشاركة) والمساءلة في الجزائر 2000–2010.

المؤشر	السنة	النسبة %	قيمة المؤشرالمؤشر
التمثيل السياسي (الصوت والمساءلة)	2000	14.4	1.18-
	2002	18.3	1.06-
	2003	17.8	1.11-
	2004	26.4	0.76-
	2005	26.4	0.74-
	2006	21.6	0.94-
	2007	19.2	0.99-
	2008	20.2	0.98-
	2009	18.5	1.03-
	2010	18.5	1.01-

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011–2012، ص، 204.

الشكل رقم 01: التمثيل السياسي (المشاركة) والمساءلة في الجزائر 2000–2010

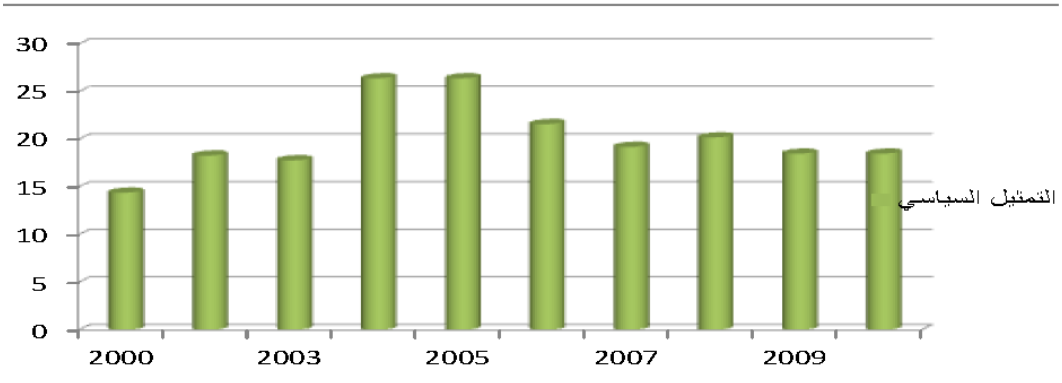

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، مرجع سابق، ص، 205.

لم تتعد قيمة هذا المؤشر في الفترة المدروسة 27 % مما يعني أنه لا يمكن اعتباره وصل للمنطقة المؤشر الجيد، وقد عرف منحا إيجابيا ما بين 2000–2005 ليتراجع ما بين 2006–2010 . وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى (وهي المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر)، ولعل من بين أهم الأسباب المؤدية لهذا الوضع هي حالة الطوارئ

المفروضة في الجزائر منذ 1992 وما سببته من تضييق على الحريات العامة. ويؤكد على هذه النتائج الجدول الموالي الذي يعبر عن مؤشر الديمقراطية ومختلف مكوناته، ويشار أن هذا المؤشر يأخذ القيم من –10 الأقل ديمقراطية إلى +10 المعبرة عن الأكثر ديمقراطية.

الجدول رقم 03: مؤشر الديمقراطية ومكوناته في الجزائر 2006–2011.

	2006	2008	2010	2011
الترتيب	132	133	125	130
قيمة المؤشر الكلي	3.17	3.32	3.44	3.44
العملية الانتخابية والتعددية	2.25	2.67	2.17	2.17
أداء الحكومة	2.21	2.21	2.21	2.21
المشاركة السياسية	2.22	3.89	2.78	2.78
المشاركة الثقافية	5.63	4.38	5.63	5.63
الحريات المدنية	3.53	3.53	4.41	4.41

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 206.

يبين الجدول السابق أن الجزائر تصنف في فترة الدراسة ضمن المراتب الأخيرة لمؤشر الديمقراطية (آخر 35 دولة في الترتيب من ما مجموعه 167 دولة)، مما يجعلها حسب الأرقام تنتمي إلى فئة الدول الأقل ديمقراطية.

وفي مجال المشاركة دائما يمكن أن نضيف الجدول التالي الذي يظهر تصنيف منظمات المجتمع المدني حسب منظمة الشفافية العالمية.

الجدول رقم 04: تصنيف منظمات المجتمع المدني حسب منظمة الشفافية العالمية 2007 و 2009.

	حسب تقرير 2007		حسب تقرير 2009	
المجتمع المدني والإعلام	**26**	**ضعيف جدا**	**47**	**ضعيف جدا**

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 211.

بخصوص عنصر المساءلة ووصول المعلومات فمن المعروف الدور الكبير للسلطة الرابعة وهو ما يدفعنا لإضافة ترتيب الجزائر ضمن مؤشر حرية الصحافة وهو ما يمثله الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: تطور مؤشر حرية الصحافة في الجزائر 2000 و 2010.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	**83**	**74**	**62**	**62**	**63**	**64**	**61**	**62**	**62**	**62**	**64**

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 213.

حيث تشير القيم الرقمية من 0–30 صحافة حرة، 31–60: صحافة حرة جزئيا، 61–100 صحافة غير حرة. ويلاحظ أن الصحافة في الجزائر صنفت في كل سنوات الدراسة ضمن الصحافة غير الحرة، وفي أحسن الأحوال حصلت على القيمة الرقمية 61 سنة 2006 وأسوئها 83 سنة 2000.

تظهر كل المعطيات السابقة سبب ضعف الجزائر في مؤشر المشاركة والمساءلة وهو ضعف متراكم في كل المؤشرات الجزئية مما يشير بوضوح إلى الوضعية المتأخرة التي تعيشها الجزائر في هذا المجال رغم كل الإصلاحات المعلن عنها من فترة لأخرى.

ب- الاستقرار السياسي وغياب العنف: نستعين بهذا المؤشر الذي يقيس احتمالات إضعاف استقرار الحكومة أو إسقاطها بوسائل عنيفة أو غير دستورية بما في ذلك الإرهاب والعنف ذو الدوافع السياسية (قلاقل اجتماعية، توترات إثنية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، نزاع مسلح، تغييرات غير دستورية وانقلابات عسكرية) للإشارة إلى مدى التلاحم والتماسك الاجتماعي بما في ذلك الطبقة السياسية. كما أن الاستقرار السياسي يتضمن عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي للسلطة ونزاهة الانتخابات وكذا الوسائل الشرعية والدستورية، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يعمل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية.

الجدول رقم 06: الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر 2000-2010.

المؤشر	السنة	النسبة %	قيمة المؤشر
الاستقرار السياسي وغياب العنف	**2000**	**8.2**	**1.59-**
	2002	**6.3**	**1.72-**
	2003	**5.3**	**1.81-**
	2004	**8.7**	**1.43-**
	2005	**17.8**	**0.99-**
	2006	**15.4**	**1.11-**
	2007	**14.9**	**1.11-**
	2008	**14.9**	**1.08-**
	2009	**12.8**	**1.23-**
	2010	**11.8**	**1.25-**

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 204.

الشكل رقم 02: الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر 2000-2010.

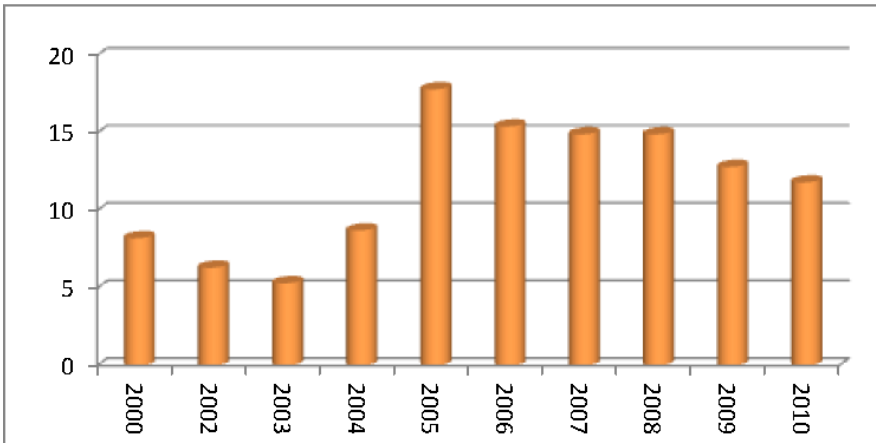

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، نفس المرجع السابق، ص، 214.

يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل البياني السابق أن قيمة هذا المؤشر انتقلت من 5.3 % سنة 2003 إلى إلى 17.8 % أي بزيادة أكثر من 235 %، لكن رغم ذلك فالجزائر لم تنتقل سوى من المستوى الضعيف جدا إلى مستوى ضعيف.

7-الخلاصة

على عكس العديد من الدول العربية فقد تجاوزت الجزائر اضطرابات الربيع العربي بسلام وبأقل تكلفة ممكنة (احتجاجات ديسمبر 2011 حول دعم المواد الأساسية والتي اخذت طابعا اقتصاديا)، ويمكن تفسيير جزء من ذلك بالأزمة العميقة التي اختبرتها الدولة والمجتمع في مرحلة التسعينات من القرن المنصرم.

إلا أن المتغيرات الخارجية والداخلية، المتمثلة في تربص الكثير من الدول بالجزائر لثرواتها الطبيعية، وانغلاق الأفق السياسي وانحصاره في نفس اللاعبين منذ مدة ليست بالقصيرة وكذا كونه لا يتعدى الجانب الشكلي في أحسن أحواله، وهو ما يفسره عزوف المواطنين عن المشاركة في التصويت في الانتخابات خاصة التشريعية منها (وصلت لحدود 43% من عدد الناخبين وفي حدود 20% من عدد السكان كمتوسط لانتخابات 2007 و2012 مع تراجع في الأخيرة)، تمثل تحديات جوهرية للمقررين في الجزائر، ينبغي التفكير في حلول جذرية لهما عن طريق اصلاح داخلي عميق وشجاع، مستعينين بالمزايا الإيجابية للمجتمع الجزائري الذي يتميز بلحمة كبيرة تظهر في الأزمات قلما نجدها في مجتمع آخر.

وبخصوص رأس المال الاجتماعي وخاصة في جانب الثقة المجتمعية فقد عرفت منحا سلبيا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولعل الدارس للظواهر الاجتماعية (الهجرة السرية مثلا) يلاحظ أن هذه المرحلة

من عمر الدولة الجزائرية تعد الأصعب و الأكثر حرجا، بسبب انهيار معاني الثقة المجتمعية والمظاهر الأخرى لرأس المال الاجتماعي. وهو ما يدفعنا للتساؤل مرة أخرى عن مدى وعي الدولة الجزائرية عبر مقريريها لمثل هذا الخطر ومكافحته بالطرق والوسائل المناسبة.

في الأخير يمكن أن نشير إلى أن هذا الموضوع يقود إلى مواضيع أخرى نظرية و تطبيقية كثيرة للبحث منها:

– مساهمات المفكر الجزائري مالك بن نبي في مفهوم رأس المال الاجتماعي والتي لم تحظى بالاهتمام أوتسليط الضوء عليها سابقا.

– قياس مستوى رأس المال الاجتماعي في الجزائر.

قائمة المراجع:

Alessandra Cassar و ،Bruce Wydick) .February, 2008 .(Does Social Capital Matter? Evidence from a Five-Country Group Lending Experiment .San Francisco.

Christiaan Grootaert) .April, 1998 .(SOCIAL CAPITAL: THE MISSING LINK ?*Social Capital Initiative Working Paper No. 3* .The World Bank.

Martti Siisiäinen 8-5) .July, 2000 .(Two Concepts of Social Capital: Bourdieu vs. Putnam . University of Jyväskylä.

Michael Woolcock .(2000) .The Place of Social Capital in Understanding Social and Economic Outcomes.

Niicollas Siirrven .(2000) .Capital social et développement : quelques éléments d'analyse.

حسني إبراهيم عبد العظيم(بالاشتراك) دور العمل التطوعي في تنمية رأس المال الاجتماعي للمرأة: دراسة ميدانية على عينة من المشاركات في العمل الاجتماعي بمحافظة بني سويف، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي التاسع لكلية الآداب جامعة بني سويف بعنوان العلوم الإنسانية وتفعيل دور مؤسسات العمل التطوعي المنعقد في الفترة من 9-2013/4/10 بجامعة بني سويف بجمهورية مصر العربية.

سدي علي، رأس المال الاجتماعي: القطعة المفقودة في إشكالية التنمية بالجزائر مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: "دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية بالجزائر" 12 و 13 نوفمبر 2013 – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية– جامعة ابن خلدون–تيارت.

شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

صالح دعاس عميور. (بلا تاريخ). مأزق التنمية في الجزائر.

عبد القادر دربال، و علي سدي. (2013). محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري 2004-2011 : دراسة مرتكزة على تقرير التنافسية العالمي. *الملتقى العلمي الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات*

العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2014. (11-12 مارس 2013)، (صفحة 7). جامعة سطيف 1.

فارس رشيد البياتي. (2008). التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي. *أطروحة دكتوراه في الاقتصاد*، (صفحة 63). الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

الإحصائيات المتعلقة بالمخصصات المالية أخذت من: – قوانين المالية لمختلف السنوات www.joradp.dz – الديون الوطني للإحصاء www.ons.dz – صندوق النقد العربي www.amf.org.ae ، – وزارة المالية، Ministère des finances, le comportement des principaux indicateurs macro économiques et financier en 2007, www.mf.gov.dz